المراجـع

1. التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية لـ**.محمد السويدي.**
2. القطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية لـ . **محمد بلقاسم حسن بهلول** .
3. L'Agriculture dans la planification en Algerie . mohamed tayeb nadir (1967-1977).
4. Les strategies agricoles et Agro-Alimentaires de l'algerie et les defis de l'an 2000. لـ . **عمر بسعود ـ محمد تونسي ـ سها ـ IAM .**
Mont pellier –France .

* * *

استخدامات الأراضي الزراعية وشبكة النقل في ولاية بومرداس الجزائرية

د. الأشهب عمار*

الملخص :

تتميز ولاية بومرداس بشبكة من الطرق البرية الكثيفة والواسعة، وهي تربط بين مواقع الإنتاج وأسواق الاستهلاك داخل أو خارج الولاية، وبما أن الأسواق الاستهلاكية تعتبر دافعا من دوافع توسيع المساحة المستخدمة في الزراعة، ونظاما مخططا في توجيه الإنتاج، وعليه فالمحاصيل الزراعية سريعة التلف تحتاج إلي وسائل النقل السريعة لنقلها إلي الأسواق، وهذا ما يتطلب توفير شبكة طرق برية تتلاءم وأحجام المنتجات الزراعية المسوقة داخل أسواق الولاية أو خارجها، ولولا توافر هذه الوسائل لما أمكن إنتاج الكميات من الفاكهة والخضر، وكنتيجة لذلك فقد اهتمت السلطات المعنية بتنظيم تسويق المنتجات الزراعية في بداية سنوات السبعينات وحتى الثمانينيات معتبرة أن التسويق واسطة هامة بين سوق الاستهلاك ومناطق الإنتاج، ومع بروز نهج التعددية الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق أخذت قضايا الزراعة بالتعقيد بسبب طبيعة الإنتاج الزراعي والعلاقات الزراعية والاجتماعية السائدة في البلاد عامة وفي الريف خاصة. فقد فسح المجال أمام القطاع الخاص للتوسع أكثر فأكثر في القطاع الزراعي من حيث التصدير والتسويق والتلاعب بالأسعار وفي استيراد مستلزمات الإنتاج مما انعكس سلبا علي أوضاع الفلاحين حاليا وعلي الفئات العاملة في الوقت السابق، نتيجة لتفشي ظاهرة البطالة، ومن الطبيعي جدا أن تؤثر الأسواق في عملية تنظيم وتخطيط أنماط استخدامات الأراضي الزراعية، ويعزى ذلك للحتمية الإلزامية التي يتطلبها الإنتاج الزراعي من حيث الكم والنوع، فزيادة الطلب علي نوع معين يؤثر في زيادة مساحة إنتاجه.

مقدمة :

تقع ولاية بومرداس في أقصى الشمال الأوسط من الجمهورية الجزائرية بين خطي طول : 27" 4' 4°– 57 "13 '3°شرق خط غرينتش، وبين دائرتي عرض: 54 " '36 36°– 09" 35' 36° درجة شمال خط الاستواء، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب ولاية البويرة، ثم من الغرب ولايتي الجزائر شمال غرب وولاية البليدة جنوب غرب، ومن الشرق ولاية تيزي وزو، يعطيها موقعها هذا إستراتيجية جغرافية هامة، إذ تتوسط الولاية الشريط الساحلي

* أستاذ مكلف بالدروس بقسم الجغرافيا والتهيئة القطرية كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة القطرية– جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا– الجزائر– الجمهورية الجزائرية.

الجزائري الممتد من الشرق إلي الغرب بطول 1200 كلم، فيرتبط ميناؤها الشرقي (دلس) بجنوب أوروبا (خريطة **1**). وتشرف هذه الولاية علي السفوح الشمالية لسلسلة الأطلس البليدي وهو الحد الفاصل من الناحية الجنوبية، كما تعتبر هذه السلسلة همزة وصل بين سهل متيجة الشرقي وسهل متيجة الغربي، وخولها هذا الموقع أن تكون ممرا تجاريا في العصور الماضية، حيث كانت مدينة دلس منذ زمن بعيد مركزا للمتبادلات التجارية في المنطقة كلها، نظرا لما كانت تتميز به الأراضي المتاخمة لوادي سيباو من خصوبة عالية مما أعطاها إنتاجا وافرا جراء استغلالها الاستغلال الأمثل، وما تزال تعتبر ممرا تجاريا إلي الآن بفضل شبكة المواصلات التي تعبرها من الشرق إلي الغرب ومن الشمال إلي الجنوب والمتنوعة من بحرية كميناء دلس المزدوج النشاط (تجاري وصيد بحري)، وخط السكة الحديدية الذي يربط الوسط بالشرق والغرب، وكثافة الطرق المختلفة والمتفرعة، فمنها الوطنية المزدوجة التي تربط الشرق بالغرب أو الولائية منها والبلدية.

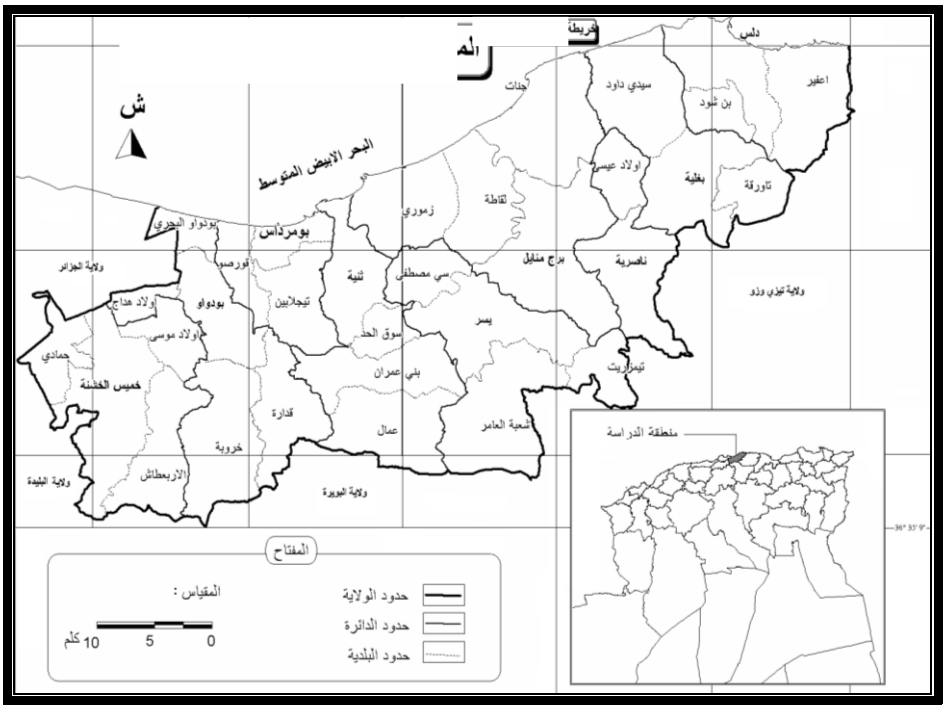

خريطة (1) : **الموقع الجغرافى لولاية بومرداس.**

تتربع ولاية بومرداس علي مساحة 145665 هكتارا[1] وتمتد حدودها الطبيعية علي شاطئ البحر المتوسط بمسافة 95 كلم، وأثر هذا الموقع الجغرافي الذي تتميز به الولاية في الزراعة ذات الطابع الاستهلاكي الواسع والتي تتمثل في إنتاج الخضروات والفواكه التي تتطلبها المصانع التحويلية، وتوسيع المحاصيل ذات الطابع التجاري كإنتاج القمح والشعير علي السفوح، حيث القمح تتطلبه مصانع العجائن، والشعير الذي تتطلبه مصانع الجعة أيام وجود المستعمر الفرنسي بالإضافة إلي أعناب الخمور والزيتون، وكل هذه المحاصيل الزراعية لها ثقلها في تجارة الولاية وتعد مصدر استيراد الخضر والفواكه بالنسبة لأسواق الولايات المجاورة لها كولاية تيزي وزو، والبويرة والجزائر العاصمة، إذ أنها تعتبر ظهيرا وقطبا استراتيجيا بالنسبة لمحيط هذه الولايات من حيث التموين بمختلف الغلات الزراعية، وبما أن العوامل الجغرافية الطبيعية من سطح وتربة ومناخ ومصادر للمياه تؤثر في استخدام الأراضي الزراعية، فهناك مناطق تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية للإنتاج الزراعي، مثل سهل متيجة الممثل في دائرة خميس الخشنة التي تعد من أخصب السهول الجزائرية، وسهل برج منايل

الممثل في دائرة برج منايل، وحوض يسر الممثل في دائرة يسر، وتتميز هذه المناطق بانحدار خفيف يميل من الجنوب الغربي نحو الشمال إلا أن هذه السهول تعاني مشكلة ضعف التصريف، إذ تخترقها عدة مجاري من الأودية لاستواء سطحها، كما تتميز بالتربة الرسوبية ذات القشرة السميكة التي يتركب نسيجها من مواد جيرية جو راسية منجرفة من الجبال الجنوبية المجاورة، ومن الرمل والطين والطمي، وتشغل هذه السهول 62.34% من مساحة الولاية، يضاف إلي هذه السهول السلسلة الساحلية الشرقية الممثلة في دوائر (دلس، ناصرية، بغليه) وتمثل جملة نسبتها 23.04% من مساحة الولاية والتي تليق بالزراعة البعلية بسبب تفاوت انحداراتها الوعرة، وتضم دوائر (بودواو، بومرداس، ثنية) نسبة 14.62% من مساحة الولاية، ويسود الولاية مناخ البحر المتوسط النموذجي الرطب الدافئ في الشتاء والحار الجاف في الصيف (محطة دلس)، ومناخ البحر المتوسط الرطب المائل إلي درجة الحرارة المنخفضة في فصل الشتاء محطتي (يسر، برج منايل) وفي الجنوب حيث يسود مناخ البحر المتوسط الجبلي، وإلي الشمال الغربي يمتد سهل متيجة (دائرة خميس الخشنة)، وتقل في هذا السهل كمية تساقط الأمطار وتعتبر أدني كمية للتساقط لوقوعه في منخفض، وهو محمي من هبوب الرياح الغربية الباردة والمحملة بالرطوبة حسب معطيات محطة (الدار البيضاء)، خاصة وأن الأمطار تعد من العوامل الهامة التي تؤثر في الزراعة، وتعتبر المصدر الأساسي في قيام الزراعة المسقية طبيعيا في فصل الشتاء، وهي الزراعة السائدة في الولاية، وبما أن العوامل الطبيعية تؤثر في توزيع السكان، لذلك فهي تضم عددا معتبرا من السكان، منهم نسبة كبيرة تقطن ــــــــــ

(1) L' ALGERIE en quelques chiffres - 1998.

المناطق الريفية (52.95 %)[1] وهذا مؤشر إيجابي ومهم لكونه يساعد علي توفر العمالة الزراعية، وتعتبر كلها من العوامل المؤثرة في استخدام الأراضي الزراعية، كما تؤثر في توزيع شبكة الطرق البرية التي تربط بين مواقع الإنتاج وأسواق الاستهلاك الداخلية أو الخارجية لأن الأسواق الاستهلاكية تعتبر دافعا من دوافع توسيع المساحة المستخدمة في الزراعة، ونظاما مخططا في توجيه الإنتاج خاصة إذا كانت الأنظمة التسويقية وقوانين الأسعار مهيأة ومهيكلة وفقا لنظام التسويق الذي يهدف إلي كيفية تصريف المنتجات الزراعية كما ونوعا، فهذه الأنظمة تؤثر حتى في الإنتاج من حيث النوع والمساحة التي يحتلها، ونظرا للعلاقة المتكاملة بين شبكة الطرق البرية والسوق والتسويق وعلاقتهما باستخدامات الأراضي الزراعية، فقد انصب اهتمامنا بدراسة هذه الظاهرة الجغرافية التي تساهم في تحديد البعد المكاني، بالإضافة إلي الخصائص المتطابقة التي تحددها مجموعة من المؤثرات الجغرافية الطبيعية والبشرية والمشتركة بينهما، وبناء علي ذلك فقد وقفت هذه الدراسة علي معالجة شبكة الطرق البرية والسوق والتسويق، ويرتكز منهج هذه الدراسة علي الاستعانة بالاستقصاءات الميدانية وهذا ما قمنا به من خلال زيارتنا المتكررة والمكثفة لميدان الدراسة وحتى المقابلات الشخصية مع بعض مسئولي القطاع الزراعي ومراكز الأسواق العمومية ومديرية الأسعار والمنافسة إضافة إلي استعمال استمارات استبيان خاصة بقطاع الزراعة والنقل ومراكز الأسواق الرئيسية، وقد أفادت الدراسة الميدانية في توفير ما يلي:

1- خلق بنك المعلومات الجغرافية(SIG) خاص بتوزيع شبكات الطرق وتوزيع أسواق الولاية.

2- جرد وتنميط شبكة الطرق البرية ومدى فعالية الحركة المرورية داخل وخارج الولاية.

3- دراسة توزيع المجال الجغرافي لأهم الأسواق المنتشرة في الولاية.

4- حصر أهم المشاكل التي تقف عائقا أمام تنظيم استخدامات الأراضي الزراعية في الولاية.

من خلال هذه النقاط ارتأينا أن ندرس علاقة استخدامات الأراضي الزراعية بشبكة الطرق البرية والسوق والتسويق في ولاية بومرداس، وتعتمد هذه الدراسة علي المحاور التالية:

أولا: دور شبكة النقل في استخدام الأراضي الزراعية.

ثانيا: توزيع شبكة الطرق البرية حسب الدوائر في ولاية بومرداس.

ثالثا: الحركة المرورية وكثافة النقل.

رابعا: شبكة السكة الحديدية.

خامسا: التوزيع العددي والجغرافي لأهم الأسواق في ولاية بومرداس.

---

(1) الديوان الوطني لإحصاء السكان والسكن عام 1998- وتقديرات سكان الولاية لعام 2005.

سادسا: كمية المواد الزراعية المسوقة.

سابعا: نظم التسويق وقوانين التسعير.

ثامنا: خلاصة عامة.

أولاً : دور شبكة النقل في استخدام الأراضي الزراعية :

تعتبر دراسة شبكة الطرق كمؤشر أساسي في معايرة وترشيد السمات التكاملية في استخدامات الأراضي الزراعية، من حيث كونها كعامل اتصال وترابط بين مواقع الإنتاج ومراكز الاستهلاك، كما أنها تعد كوسيلة من وسائل الانتقال والحركة بالنسبة للسكان وللمحصول الزراعي وللآلات الزراعية، وهي المساعدة علي النقل بين المناطق الريفية التي توفر الغلات الزراعية والمناطق الحضرية التي تستقبل هذه المحاصيل، وإن كان كل منهما مستقل لها، وتعد كمؤشر نابض بالنسبة للحركة المرورية لمختلف المركبات بشتى أنواعها لسكان المنطقة إلا أنها تمثل في موضوعنا هذا الوسيلة الرئيسية للنقل اليومي والسريع لإنتاج الغلات الزراعية السريعة التلف كالخضر والفواكه التي تحتل الصدارة في ولاية بومرداس، وتحتل هذه الولاية الريادة في تموين الولايات المجاورة بالمحاصيل، لذا استلزم الأمر دراسة دور شبكة النقل في استخدام الأراضي الزراعية من حيث المسافة التي تملكها الولاية والتي تقدر بحوالي 1928.14كيلو مترا منها(66.95%) من الطرق المعبدة و(33.05%)[1] من الطرق المرصوفة، وهذه النسبة الأخيرة هي التي تستغل في الملكيات الزراعية التي تنتج المحاصيل والخضر والأشجار المثمرة ثم الكروم، وتتوزع شبكة الطرق إلي ثلاثة أنواع تعبر الولاية من مختلف الجهات هي:

1- **الطرق الوطنية :** تمتد داخل تراب الولاية على شكل محاور متعامدة تربطها بالشرق كولايتي تيزي وزو وبجاية، ومن الغرب الجزائر العاصمة، كما تربطها بالناحية الجنوبية ولاية البويرة ومن الجنوب الغربي ولاية البليدة، وبصفة عامة فهي عبارة عن شبكة من الطرق متواصلة فيما بينها تربط شمالها بجنوبها وشرقها بغربها ممثلة في الإقليم الشمالي الأوسط خاصة منها طرق المناطق الجنوبية البعيدة عن الشمال التي تربطها بموانئ دلس وزموري البحري بالإضافة إلي ميناء رأس جنات.
2- **الطرق الولائية :** وهي تلك الطرق التي تمتد وتتفرع داخل تراب الولاية، أساسها ربط كل الدوائر (محافظات) التسع فيما بينها وبالتالي تساعد علي نقل إنتاج السهول إلي مراكز الاستهلاك.

---

(1) مديرية الأشغال العمومية لولاية بومرداس – جرد الهياكل القاعدية لسنة 2005.

3- **الطرق البلدية :** وهي تلك التي تربط بين القرى والمداشر ومراكز البلديات، وتتميز بكونها تلعب دورا بارزا في نقل المحاصيل الزراعية، وعليها تتحرك الآلات الزراعية بين الحقول.

ثانياً : توزيع شبكة الطرق البرية حسب الدوائر في ولاية بومرداس :

تتفرع شبكة الطرق البرية عبر كامل تراب الولاية، منها الدوائر والبلديات وحتى القرى والمداشر، وبطبيعة الحال فهذا مؤشر إيجابي لكونه يساعد على النقل السريع في مختلف الاتجاهات وحتى نوعية المنقولات، والجدول التالي يبين ذلك بالتفصيل.

يستنتج من الجدول (1) والخريطة (2) أن نصيب الدائرة من طول الطرق البرية يتناسب طرديا مع مساحتها العامة، وهذا ما يتضح جليا في دوائر منطقة السهول الداخلية الممثلة في كل من دوائر (برج منايل- خميس خشنة- يسر)، وفي منطقة السهول الساحلية الضيقة المساحة كدائرتي (بومرداس، دلس)، وعليه يمكن القول أن تكاثف الطرق يزداد تماشيا مع عامل السطح، بحيث تزداد كثافة الطرق كلما قل الميل والعكس صحيح. إذ نلاحظ هذه الظاهرة في السهول حيث الإنتاج الزراعي والتجمعات السكانية القريبة فيما بينها، وعليه يمكن استنتاج ما يلي :

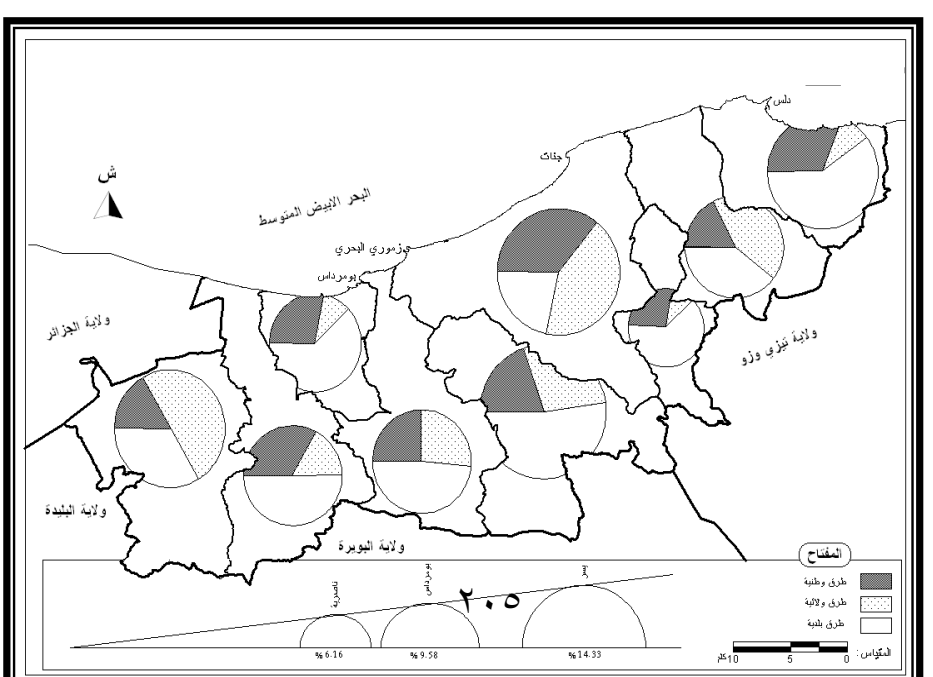

ل1

أولاً : *تملك منطقة السهول الداخلية ممثلة في دوائر(يسر، برج منايل، خميس خشنة) ما يقرب من خمسي (38.08%) جملة الطرق البرية علي مستوي الولاية، وتتصف بكونها (دوائر الولاية) تضم أهم مراكز التجمعات السكانية وأوسع الأراضي الزراعية، كما يلاحظ أن كل كيلومتر واحد من الطرق يخدم نظريا 76.20 هكتارا في دائرة يسر في المتوسط من المساحة الزراعية، بينما يخدم مساحة 87.10 هكتارا في دائرة خميس خشنة، ثم 90.10 هكتارا في دائرة برج منايل، أي أن الطرق أكثر كثافة في السهول خاصة الداخلية منها، ونبين فيما يلي نصيب الولاية من أنواع الطرق البرية حسب التوزيع الجغرافي للدوائر وفقا لما يلي:*

يمثل نصيب دائرة دلس من الطرق البلدية حوالي(43.58%) ودائرة يسر حوالي(39.20%) ثم دائرة بومرداس حوالي(35.40%) وذلك من جملة أطوال الطرق في كل دائرة، ومعني ذلك أن هذا النوع من الطرق يمثل ما يقرب من نصف(47.35%) جملة الطرق البلدية، وهي تلك الطرق التي تخدم الزراعة أكثر من أنواع الطرق الأخرى، وتتصل مثل هذه الطرق مباشرة بالطرق الزراعية التي تمتد داخل الملكيات، وهي طرق معبدة، وتساعد علي نقل الإنتاج وعلي حركة الآلات الزراعية والعمالة الزراعية ما بين القرى الزراعية ومواقع الإنتاج .

تلي في الأهمية بعد الطرق البلدية، الطرق الولائية، ويمثل نصيب دائرة خميس خشنة منها حوالي(43.06%) ودائرة بغليه(34.42%) ثم دائرة برج منايل (32.03%) وذلك من جملة أطوال الطرق في كل دائرة،ومعني ذلك أن هذا النوع من الطرق يمثل ما يقرب من ثلاثة أخماس (58.68%) جملة الطرق في هذه الدوائر، وبطبيعة الحال فهذا يقدم خدمات معتبرة للزراعة من حيث النقل السريع للمنتجات الزراعية خاصة منها سريعة التلف بين مراكز الاستهلاك الكبيرة لمختلف دوائر الولاية.

تأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة الطرق الوطنية وتمثل منها دائرة برج منايل (27.51%) ودائرة دلس (23.37%) ثم دائرة بومرداس حوالي (16.46%) وهذا من جملة أطوال الطرق في كل دائرة، ويصرف هذا النوع من الطرق الإنتاج الزراعي الفائض إلي المناطق المجاورة للولاية مثل ولاية الجزائر والبويرة والبليدة وتيزي وزو، وكان هذا النوع من الطرق أيام الاستيطان الفرنسي يصرف الإنتاج الزراعي ذي الحجم الكبير ممثلا في الزيتون والخمور إلي ميناء دلس كي يصدر إلي أوروبا.

ثانياً : *تملك المنطقة الساحلية والتي تضم ميناءي دلس وبومرداس ما يزيد عن خمس (21.78%) جملة أطوال الطرق في الولاية، ويرجع انخفاض هذه النسبة لضيق مساحة المنطقة وإلي تضرسها وضيق الأراضي الزراعية فيها، بحيث يخدم الكيلو متر الواحد من الطرق نظريا 49.40 هكتارا في المتوسط من المساحة الزراعية في دائرة دلس، وحوالي 33.36 هكتارا في دائرة بومرداس، وكل هذه المتوسطات تنخفض عن متوسط الولاية، الشيء الذي يدل علي ضيق المساحة الزراعية،كما أن الطرق المتوفرة تلبي حاجيات خدمة البنية الزراعية في كل دائرة.*

بالإضافة إلي ذلك هناك بعض الدوائر المنتمية إلي السفوح الشمالية الوسطي وأقدام الجبال، كما هو الحال بالنسبة لدائرتي بود واو، ثنية حيث تضم أزيد من ربع (25.64%) جملة أطوال الطرق في الولاية، وأن الكيلومتر الواحد من الطرق يخدم 30.30 هكتارا في دائرة بود واو، وفي دائرة ثنية يخدم الكيلومتر الواحد من الطرق 44.39 هكتارا في المتوسط، ويعزى ذلك للانحدارات المتفاوتة والبنية التضاريسية المعقدة، التي ينتج عنها ضيق المساحة الزراعية.

ثالثاً : *تملك المنطقة السهلية ممثلة في دوائر برج منايل، خميس خشنة، يسر والمنطقة القريبة من مصادر المياه كدائرة بغليه ما يزيد عن خمسي (46.40%) جملة أطوال الطرق في الولاية وتتوزع علي الشكل التالي (13.40%) من الطرق البلدية المعبدة و(10.10%) غير المعبدة، وحوالي (14.67%) من الطرق الولائية ثم (8.25%) من الطرق الوطنية وذلك من جملة مجموعها في المنطقة التي تقدر بحوالي 1144.34 كلم. وتتميز الطرق هنا باستقامتها نتيجة لاستواء سطح السهول الداخلية بصفة عامة، ويخدم الكيلو متر الواحد فيها حوالي51.97[1] هكتارا في المتوسط من المساحة الزراعية أي أكثر من متوسط الولاية بقليل (متوسط الولاية50.38)[2] مما يدل علي العجز في أطوال الطرق نتيجة للمحافظة علي الأراضي الزراعية الخصبة التي تميز دائرتي خميس خشنة وبرج منايل، وبنسبة أقل دائرتي يسر وبغليه، ويمكن أن نبين جملة أطوال الطرق في ولاية بومرداس علي شكل فئات كما يلي:*

- *فئة من 8 - 11 % تمثلها دوائر ناصرية - بغليه - بومرداس.*
- *فئة من11 - 13 % تمثلها دوائر خميس خشنة - دلس - بود واو - برج منايل .*
- *فئة من 13 - 15 % تمثلها دائرتا ثنية - يسر.*

---

(1) المساحة المخصصة للزراعة للدوائر الأربعة هي : 59477 ÷ جملة أطوال الطرق 1144.34 = 51.97 هـ/كلم.

(2) المساحة المخصصة للزراعة في الولاية 97154 ÷ جملة أطوال طرق الولاية 1928.14= 50.38 هكتارا/كلم.

لذلك يلاحظ أن شبكة الطرق البرية تلعب دورا حيويا بارزا **(خريطة 3)** إذ تغطي كافة مجالات الولاية وتسهل الحركة في مختلف الاتجاهات، الشيء الذي يساعد علي نقل المحاصيل الزراعية في أي جهة من جهات الولاية، خاصة إذا علمنا أن هذه الطرق تمتد علي شكل محاور متعامدة تربط مختلف مناطقها وتتميز بالتباين من حيث التوزيع والكثافة. إذ نلاحظ أن المنطقة الغربية تمتاز بشبكة طرق موزعة توزيعا مكثفا ومنظما مقارنة بالمناطق الشرقية والجنوبية كبلدية شعبة العامر تيمزريت التابعتين لدائرة يسر، وبلديتي قدارة، خروبة التابعتين لدائرة بود واو، ثم عفير،بن شود التابعتين لدائرة دلس بالإضافة إلي بلديات أولاد عيسي ،ناصرية، تاورقة التابعة لدائرة بغليه، ويتضح جليا مدى التأثير المباشر للهياكل القاعدية على وتيرة التطور والتنمية المحلية، ويعزى هذا التوزيع الغير منظم للحركة المرورية لعامل البنية التضاريسية المعقدة نتيجة للمظهر الطبوغرافي للمنطقة، إضافة إلي عوامل أخرى مساعدة في تحديد هذا التوزيع الغير متجانس في الناحيتين الشرقية والجنوبية. وعليه يمكن القول أن شبكة الطرق في ولاية بومرداس تمتد علي طول (1928.14 كلم) موزعة علي مساحة مقدارها (1456.65 كلم²) أي بكثافة (1.32 كلم/كلم²)، وتعتبر كثافة مرتفعة إذا ما قورنت بالمعدل الوطني الذي يقدر بـ (0.04 كلم/ كلم²) منها حوالي (1292.87 كلم) معبدة أي بنسبة (66.95%) من جملة أطوال شبكة الطرق الموجودة بالولاية والممتدة علي شكل محاور تربط مختلف مناطقها ومن هذه المحاور ما يلي:

أولاً : محور(غرب شرق) الذي يربط غرب الولاية بشرقها، ويتمثل في الطريق الوطني رقم 24 الممتد علي مسافة 98 كلم عبر الجزء الشمالي من الولاية، فيمر بالقرب من ساحل البحر المتوسط بقسم سهل متيجة الشرقي من الغرب إلي الشرق ويمر بين تلال تجلابين و قورصو مرورا بمركز الولاية ليواصل سيره نحو بلدية زموري ليلتصق بالساحل البحري عند رأس جنات ثم مدينة دلس إلي أن يرتبط بالطريق الوطني رقم 43 عند مدخل مدينة بجاية، ويمر على دوائر بود واو، بومرداس، ثنية، برج منايل،بغليه، دلس أي يجمع بين ثلثي دوائر الولاية،وتتمركز هذه الدوائر في الناحية الشمالية التي تحتل أغلب مساحات الأراضي الزراعية، وهذا ما يفيدها في تصريف منتجاتها الزراعية خاصة الخضر والفواكه التي تنتشر علي ضفاف أودية بود واو قورصو ثم يسر وسيباو، بالإضافة إلي الحقول المنتشرة في سهول متيجة وبرج منايل وبغليه، ويعد هذا الطريق أيضا معبرا رئيسيا للتبادل التجاري بين الإقليم الشمالي الأوسط والأقاليم الأخرى المجاورة له كالإقليم الشمالي الشرقي والإقليم الشمالي الغربي.

ويدخل في هذا المحور الطريق الوطني رقم 05 الذي يعبر وسط الولاية موازيا لخط السكة الحديدية، ويمتد لمسافة 56.64 كلم علي مستوي الولاية نظرا لانعطافته في تلال بود واو وقورصو وارتفاعات ثنية مواصلا سيره في منتصف سهول وتلال الولاية إلي أن يرتبط بالطريق الوطني رقم 12 RN عند مدخل مدينة برج منايل باتجاه تيزي وزو، ويربط بين مجموع دوائر الولاية نظرا للمجال والمحور الذي يمر منه، كما يربط بين هذين الطريقين عدة طرق وطنية تربط الشمال بالجنوب ممثلة في الطريق الوطني رقم 24D الذي يربط بين زموري، سي مصطفي وطوله (8 كلم)، والطريق الوطني رقم RN25 الذي يلتقي بالطريق الوطني رقم 24 مرورا ببلدية سيدي داود وبغليه حتى يدخل ولاية تيزي وزو، وكذا الطريق الوطني رقم RN71 الرابط بين دلس ومدينة مكودة بتيزي وزو طوله 37 كلم ويتميز بانعطافات كبيرة نتيجة للسلسلة الجبلية التي يمر بها من الشمال نحو الجنوب.

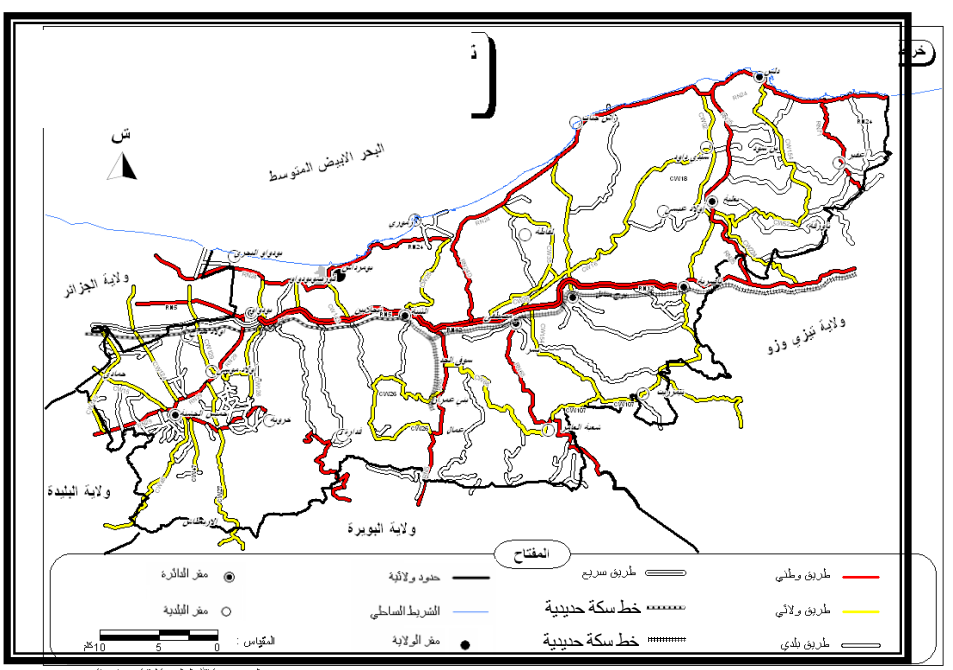

المصدر : مديرية الأشغال العمومية لولاية بومرداس سنة 200

خريطة (3) : **توزيع أنواع شبكة طرق المواصلات البرية فى ولاية بومرداس سنة 2005م.**

ثانياً : *محور (شمال جنوب) الذي يربط شمال الولاية بجنوبها، ويتمثل في الطريق الوطني رقم* RN29A *الذي يمتد لمسافة 11.16 كلم ويتعامد مع الطريق الوطني رقم (5) ورقم (61) عند مدخل مدينة بود واو، ويعبر سهل متيجة عند مدينتي أولاد موسي وخميس الخشنة حتى مدينة مفتاح، التابعة إداريا لولاية البليدة، بالإضافة إلي الطريق الوطني رقم* RN29 *المتعامد مع الطريق الوطني رقم*RN05 *الذي يمتد لمسافة 56.64 كلم، ويعتبر الحد الفاصل بين سهل متيجة وتلال بود واو، ويربط بين بلديتي بودواو شمالا وبلدية قدارة جنوبا، دون أن نهمل الدور الكبير الذي يقوم به الطريق الوطني رقم* RN05*، إذ يميل جنوبا عن مدينة ثنية مرورا ببلدية بني عمران ويتمثل في الطريق السريع،حيث يقسم سهل متيجة إلي قسمين (شمالي وجنوبي) وهو موازي للطريق الساحلي رقم 24، ثم يتحول إلي شمال جنوب وتحديدا عند مدينة ثنية باتجاه ولاية البويرة .*

ترتبط بهذه المحاور الكبرى ـ الممثلة في الطرق الوطنية ـ الطرق الولائية التي تجمع بين مراكز الدوائر وعاصمة الولاية مدينة بومرداس كما تربط السهول الزراعية بهذه المراكز وتخدم بذلك الزراعة والإدارة في آن واحد وتتصل بمختلف جهات المنطقة وهي كثيرة ونركز علي أهمها: الطريق الولائي رقم 154 الذي يربط ميناء دلس بمدينة تاورقة عابرا القسم الشرقي من الولاية، الذي يستخدم لنقل السلع لتموين هذه البلدية المعزولة في وسط المرتفعات، حيث تفتقر إلي المحاصيل الزراعية الواسعة والكثيفة، ويرتبط هذا الطريق بالطريق الولائي رقم 52 الذي يربط مدينة تاورقة بمدينة بغليه (خريطة 1)، فهذه الأخيرة تمدها وتزودها بالغلات الزراعية.

وترتبط أيضا الطرق البلدية بالطرق الولائية في شبكة كثيفة لتجمع بين القرى ومراكز البلديات، كما يضاف إلي شبكة الطرق البرية طرق أخري منها: خط السكة الحديدية الذي يمتد لمسافة 70 كلم عبر السهول والتلال وحتى المرتفعات، وتستخدم السكة الحديدية في النقل الثقيل كالحبوب المستوردة عبر ميناء دلس وفي نقل الخمور المصدرة عبر نفس الميناء ونفس السكة الحديدية، ولذلك نجد أغلب مخازن الحبوب ومعاصر الخمور وزيت الزيتون كانت أيام المستعمر الفرنسي تقام في المراكز التي يعبرها هذا الخط الحديدي من الغرب نحو الشرق (خريطة 3) توضح شبكة الطرق الشريانية الموزعة عبر ولاية بومرداس لمختلف الاتجاهات.

ثالثاً : الحركة المرورية وكثافة النقل :

تستجيب الحركة المرورية في ولاية بومرداس، حسب أنواع الطرق لمختلف أحجام السيارات، بحيث تصرف أحجاما مختلفة من المواد الزراعية والتجارية، إذ يختلف حجم وزنها من طريق لآخر حسب الموقع بين مراكز الأسواق الاستهلاكية، ويمكن تلخيص أهم الطرق وكثافتها من الحركة المرورية علي مستوي الولاية وفقا للجدول التالي :

جدول (2) : *يبين أهم الطرق الرئيسية وكثافة الحركة المرورية في ولاية بومرداس سنة 2005.*[1]

الطرق الوطنية RN	الطول على مستوى الولاية	حركة المرور اليومية (سيارة/يوميا)	نسبة الوزن الثقيل %	الطرق الولائية CW	الطول على مستوى الولاية	حركة المرور اليومية (سيارة/يوم)	نسبة الوزن الثقيل %
05	56.64	26178	31.00	16	12.06	4954.8	17.84
12	29.28	21754.80	30.52	36	5.35	2371.2	50.19
24	113.47	5932.80	48.53	121	19.70	15164.4	36.86
D24	9.00	5770.80	30.31	149	18.10	9765.6	36.86
25	16.20	6267.60	41.28	222	11.73	1801.2	37.66
29	36.36	8302.80	31.18	249	4.22	10759.2	59.09
A29	11.16	9321.20	38.00	245	4.0	6358.8	35.53
61	12.84	50694	32.90	–	–	–	–
68	42.42	2563.08	50.38	–	–	–	–
المجموع	***326.35*** *	***136785.08*** **	***39.71*** ***		***75.16*** *	***51175.2*** **	***35.00*** ***
RN+CW	*401.51* *			*187960.25* **			*38.80* ***

يستنتج من الجدول (2) أن جل الطرق الوطنية قد عرفت حركة مرورية كثيفة علي مستوي الولاية باستثناء الطريق الوطني رقم (71) الرابط بين مدينتي دلس وعفير أين بلغت حركة المرور السنوية به 716 سيارة/يوميا عام 1997، وتعتبر حركة ضعيفة مقارنة بباقي الطرق الوطنية الأخرى ويعزى ذلك إلي فترة تدهور الأمن في هذه المنطقة، خاصة وأن هذا الطريق يتميز بانعطافات كثيرة بين المرتفعات الجبلية الكثيفة الغابات، ويصرف كمية قليلة من السلع مقارنة بالطريق الوطني رقم (5) الممتد علي طول 56.64 كلم الذي عرف حركة مرور كثيفة بلغت 26178 سيارة/يوميا منها 31% من الوزن الثقيل، هذا إضافة إلي النسبة الكبيرة التي تساهم بها الطرق الولائية وهي لا تقل أهمية عن سابقتها إذ عرفت حركة مرورية معتبرة بلغت 15164.4 سيارة/يوميا، منها أكثر من 36% ساهم فيها الوزن الثقيل، هذا بالرغم من أطوالها المحدودة والتي تبلغ (75.16) كلم إلا أن توظيفها مع الطرق الوطنية والسكة الحديدية مما يجعلها دائما تؤدي وظائف متكاملة موجبة فيما بينها.

---

(1) مخطط تهيئة الهياكل القاعدية لولاية بومرداس المرحلة الأولي والثانية سبتمبر 2005، ص 83.

إذاً فشبكة الطرق البرية تلعب دورا بارزا في توسيع المساحات الزراعية الهامشية، خاصة منها تلك التي كانت بمحاذاة المدن، أو تلك المعزولة عن مراكز الاستهلاك وعموما قبل مجيء المستوطن الفرنسي، إذ ساعدته الظروف الطبيعية (مناخ - تربة) في توسيع مساحات الكروم، وتخدم الطرق البرية حاليا في المتوسط بين 33.36 إلي 91.10 هكتارا للكيلومتر الواحد وفي المتوسط العام 60.50 هكتار من الأراضي الزراعية على مستوى الولاية (خريطة 4).

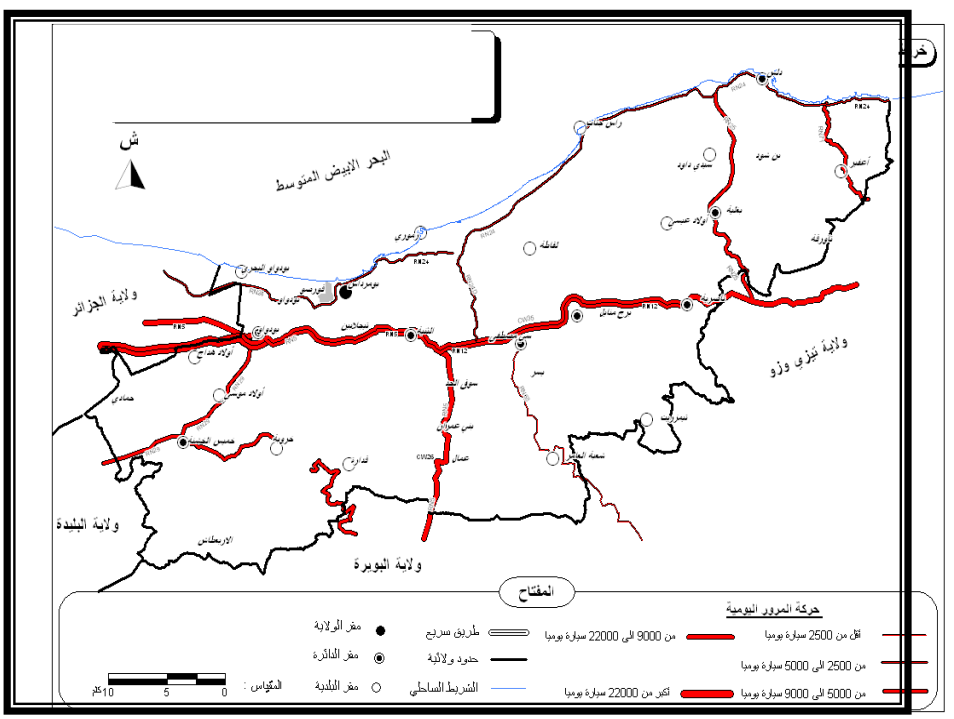

خريطة (4) : **كثافة الحركة المرورية للطرق الوطنية فى ولاية بومرداس سنة 2005م.**

رابعاً : شبكة السكة الحديدية :

يعود تاريخ إنشاء شبكة السكك الحديدية بالجزائر إلي منتصف القرن التاسع عشر، أي أثناء الفترة الاستعمارية، إذ كان الهدف الأساسي من إنشائها آنذاك هو نقل المواد الأولية، ويتجلي ذلك في كون هذه الشبكة في غالب الأحيان تربط الموانئ علي طول الشريط الساحلي بالمراكز العمرانية الكبرى، مخترقة بذلك المناطق الداخلية من الوطن للوصول إلي مختلف المناجم والمصانع، وأنجز أول خط بين الجزائر العاصمة والبليدة سنة 1860، وبعد ذلك عرفت الشبكة تطورا كبيرا وهذا بمساعدة القطاع الخاص الفرنسي، وابتداء من سنة 1938 تم وضع شبكة السكك الحديدية الجزائرية تحت وصاية الحكومة الفرنسية وتوزيعها عبر التراب الوطني. وفي 16 جوان1963[1] تم تأسيس "الشركة الوطنية للسكك الحديدية الجزائرية" (SNCFA) التي تحولت في 26 مارس 1976 إلي "الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية" (SNTF).

وأصبحت خطوط السكك الحديدية تمثل شريانا وعنصرا حيويا حساسا ولها أهمية كبري، بحيث تساهم في تقديم خدمات جمة في ميدان نقل المسافرين أ والبضائع، وباعتبار ولاية بومرداس كانت تتوفر قبل سنة 1997 علي قاعدة صناعية هامة علي المستوي الوطني، تتمثل في المنطقة الصناعية الكبيرة علي مستوي

الوطن (روبية ورغاية)، وبما أن شبكة السكك الحديدية هي بمثابة رئة تتنفس منها هذه المنطقة الصناعية، وتمتد علي مستوي الولاية بطول 80 كلم، وبعد إعادة النظر في الهيكلة العقارية لولاتي الجزائر العاصمة وولاية بومرداس عام 1997 وتهيئة التراب الوطني لتوسيع ولاية الجزائر علي حساب مجال ولاية بومرداس، إذ تم فصل بلديتي رغاية، روبية من هذا الخط ويضم لولاية الجزائر، وتقلص بعد ذلك طول خط السكة الحديدية الذي كان يقطع ولاية بومرداس إلي 68 كلم، منها 30 كلم كخط مزدوج، يتميز بالحداثة خاصة الخط الرابط بين محطتي الجزائر العاصمة وثنية، ويربط هذا الخط ولاية بومرداس بالعاصمة من الناحية الغربية وتيزي وزو من الناحية الشرقية، ويمتد حتى ولايتي البويرة وقسنطينة إلي الجنوب الشرقي مرورا بعدة محطات تمثل أهم المراكز العمرانية بالمنطقة (روبية، رغاية) التابعتين لولاية الجزائر (قورصو، الثنية) تابعتين لولاية بومرداس، وعلي مستوي هذه الأخيرة (ثنية) ينقسم الخط إلي قسمين الأول يتجه نحو ولاية تيزي وزو من الناحية الشرقية مرورا ببلديتي سي مصطفي، يسر، برج منايل والقسم الآخر يتجه نحو الجنوب الشرقي مارا ببلدية بني عمران الخريطة تبين بوضوح توزيع شبكة الطرق البرية المختلفة التي تخترق الحقول الزراعية التي تتميز بها الولاية (الخريطة 3).

وبما أن شبكة الطرق لها علاقة تكامل وترابط باستخدامات الأراضي الزراعية، وأن هذه الأخيرة مترابطة مع السوق والتسويق، وعليه تصبح العلاقة متعدية ونستنتج أن استخدامات الأراضي الزراعية لها علاقة بالسوق والتسويق، خاصة وأن أسعار المنتجات الزراعية وتسويقها هي المحصلة النهائية لعمل الفلاح، فعلي أساسها تتحدد أرباح استثماراته ودخوله ومستوى معيشته، وبالتالي توجهاته في أساليب استخدامات أرضه، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تسعيرة المنتجات الزراعية وتسويقها كعامل أساسي في استخدامات الأراضي الزراعية فنلاحظ علي سبيل

---

(1) "LE CHEMINOT" مجلة تصدر عن المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية رقم (11) – نوفمبر – جانفي 1996، ص 23.

المثال أن التسعيرة والتسويق المركزي الإلزامي المتمثل في المحاصيل الإستراتيجية كالقمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير، الحمص والعدس، الشمندر السكري، التبغ، الطماطم الصناعية، وكروم أعناب الخمور فتلتزم الدولة بتسويقها كاملا أي (بنسبة 88% من مجموع الإنتاج تقريبا) وفق أسعار محددة مسبقا من قبل لجنة مكلفة بذلك تتكون من وزارة الفلاحة والتجارة والاقتصاد استنادًا إلى تقديرات كلفة الإنتاج مع هامش ربح معين، وهناك مؤسسات عمومية اغلبها تستقبل هذه المنتجات المختلفة الأنواع والأسعار يسوق لها أنواعا معينة من المحاصيل اللازمة، كالشركة العمومية للتبغ والكبريت، ومؤسسة الرياض للعجائن، والمؤسسة الوطنية لتكرير السكر والديوان الوطني لتسويق الخمور ومنتجاتها...الخ.

ساعدت هذه السياسة علي زيادة الرقعة المروية وزيادة الإنتاج وإنتاجية وحدة المساحة، وهذا ما يتجلي بوضوح من أجل محاولة توسيع الأراضي المروية وتوفير كميات معتبرة من الغلال التي تحتاج لكميات كبيرة من مياه الري عند فترة العجز المائي (شكل 1).

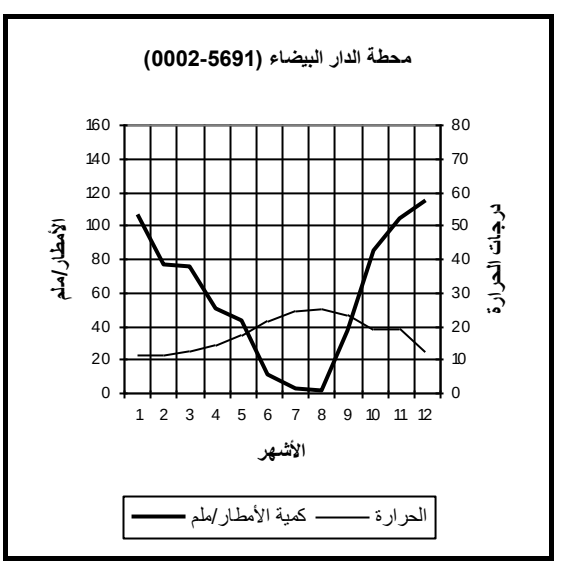

شكل (1) : *الحرارة والمطر حسب قوسن (Gaussen) في محطة الدار البيضاء.*

وعلى العموم يمكن القول أن تسعيرة وتسويق المنتجات الإستراتيجية بينت فائدتها الإنتاجية والاجتماعية معا، فقد تجاوب المزارعون مع الأسعار والحوافز الاقتصادية الأخرى التي حددها وجود القطاع العام في التسويق والتصنيع والتمويل...الخ مما نتج عنه محاولة ازدياد المساحة المروية والمساحة المستصلحة والمهيأة لتطوير الإنتاج وتحسين أحوال الفلاحين نسبيا.

من خلال هذا كله نشير إلي أن هناك سعرين وسوقين: السعر والسوق العمومي لبعض المنتجات الزراعية، والسعر والسوق الحر الخاضع للعرض والطلب ويشمل جميع المنتجات الزراعية باستثناء ما هو محتكر من طرف القطاع العمومي، وكثيرا ما يلحق الخسائر الكبيرة بالفلاحين المنتجين.

وهذا ينطبق تماما علي ولاية بومرداس بحيث تأخذ الأسواق التي تقام داخل مجالها الولائي أو تلك التي تقام في أغلب سهول متيجة ذات الطابع الزراعي في الدرجة الأولي سواء منها الأسواق اليومية التي تقام في المدن أو الأسواق الأسبوعية التي تقام في القرى الهامة، بحيث تمثل فيها المواد الزراعية الحجم الكبير في الكمية المعروضة كالخضر والفواكه والحبوب، وبعض الحيوانات كالأغنام والأبقار وبكمية قليلة الماعز، وهذا ما جعل الأسواق تؤثر في توجيه وتنويع عمليات استخدام الأراضي، إذ يلاحظ أن المساحات الزراعية التي تقع في ظهير المدن تخصص لإنتاج الخضر والفواكه التي تتطلبها الأسواق الاستهلاكية اليومية، فإنتاج مثل هذه المحاصيل في المناطق البعيدة، مما قد يعرضها للتلف أثناء مرحلة النقل، بينما المنتجات التي تتحمل النقل البعيد والتخزين كالحبوب، فتخصص له المساحات البعيدة عن المدن، غير أن وسائل النقل الحديثة قد أثرت في إنتاج الخضر والفواكه، وأصبحت تطبق في الأماكن البعيدة حيث تتوفر شروط إنتاجه، مما لوحظ أن محاصيل الخضر والفواكه تسوق خارج الولاية بالرغم من بعد المسافات.

ومن بين أهم المحاصيل الخضرية التي يتطلبها السوق باستمرار وبالتالي تؤثر في استخدام الأراضي الزراعية، نجد البطاطس التي تمثل مساحتها ما يقرب من خمس (17.78%) جملة مساحة الخضر، والزيتون الذي تمثل مساحته نصف (50.40%) جملة مساحة الأشجار المثمرة المنتجة وحوالي (46.00%) من جملة الأشجار المثمرة المنتجة وغير المنتجة سنة 2005 بينما في عهد الاستعمار الفرنسي فقد وجهت السلطات المستعمرة السوق الفرنسية استخدام الأراضي إلي إنتاج كروم أعناب الخمور، الشيء الذي جعل هذا النوع الزراعي يغطي مساحات واسعة في أغلب المجالات المنتمية لمنطقة سهل متيجة، ثم بدأت السوق الجزائرية بعد الاستقلال النظر في إعادة منظومة الخريطة الزراعية وتغيير أنماط المحاصيل الزراعية، مما أدي إلي اجتثاث مساحات شاسعة من شجيرات كروم أعناب الخمور لتحل محلها المحاصيل الإستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع ممثلة في الحبوب ثم أشجار الفواكه ذات البذور كالتفاح والإجاص في المناطق السهلية المروية، أو ذات النواة كالخوخ والبرقوق واللوز في المناطق المحدودة الري كالسفوح الشمالية الوسطي وأقدام الجبال.

خامساً : التوزيع العددي والجغرافي لأهم الأسواق في ولاية بومرداس :

إن المعيار المتخذ لتحديد أهمية الأسواق في دوائر الولاية يمكن أن يكون عن طريق عدد تجار المواد الزراعية وعدد رؤوس الأنعام المعروضة، كما يمكن أن تكون قيمة مدا خيل الضرائب المباشرة من الأسواق كعامل أساسي لتحديد أهمية الأسواق ونظرا للصعوبات الكبيرة التي واجهتنا في الحصول علي جل المعطيات اللازمة، فقد اقتصر بحثنا علي بعض المعطيات المتاحة لنا من أجل إعطاء صورة نظرية تقريبية لعدد تجار المواد الزراعية والأنعام المسوقة وضرائب التسويق التي كانت عبارة من المستحيلات في كيفية الحصول عليها من طرف الهيئات المختصة كمصلحة الضرائب ومديرية الأسعار والمنافسة للولاية وسنبين فيما يلي أهمية توزيع المعطيات المأخوذة عن هذه المصالح بتصرف وفق ما يبينه الجدول التالي:

جدول(3) : *يبين التوزيع العددي والجغرافي للأسواق حسب دوائر ولاية بومرداس سنة2005.*[1]

دائرة	عدد تجار المواد الزراعية	النسبة %	الأنعام المسوقة بالرأس	النسبة %	ضرائب التسويق بالألف دينار جزائري	النسبة %
خميس خشنة	317	19.04	2882	19.59	30636	18.95
بود واو	253	15.22	2695	18.32	27890	17.25
برج منايل	238	14.28	2330	15.83	24197	15.00
بيسر	200	12.04	1949	13.24	21378	13.22
ثنية	185	11.11	1279	8.70	18255	11.30
بومرداس	182	10.89	1185	8.05	13482	8.34
دلس	110	6.63	1083	7.36	10224	6.32
بغليه	98	5.91	685	4.65	7816	4.83
ناصرية	80	4.88	624	4.26	7774	4.79
الولاية	1663	100	14712	100	161652	100

(1) جدول مركب من طرف الباحث اعتمادا علي معطيات مأخوذة من مديرية الأسعار والمنافسة، ومصلحة الضرائب لولاية بومرداس.

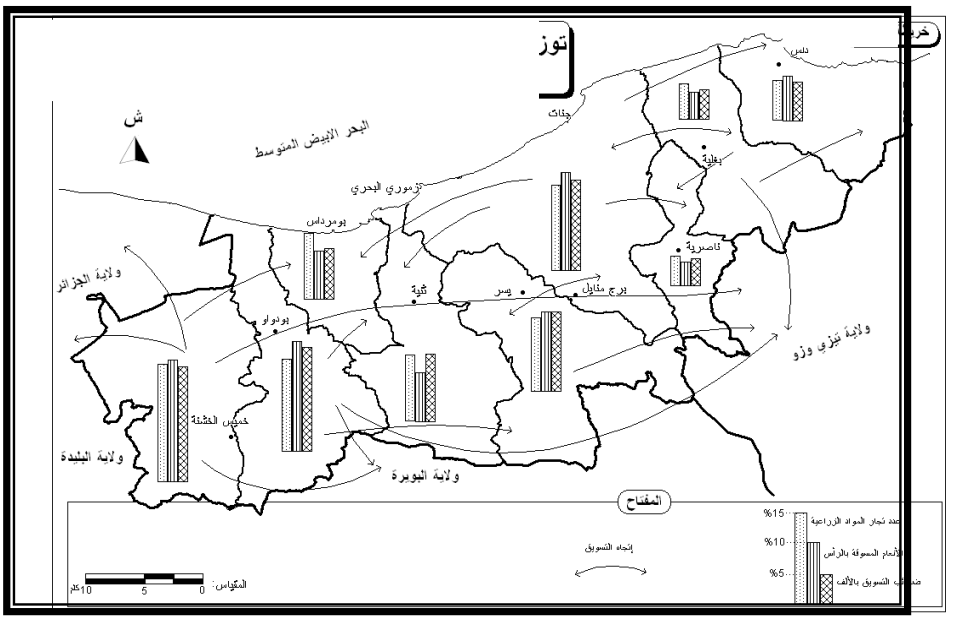

خريطة (5) : **توزيع أحجام الأسواق وتبادل بعض المنتجات الزراعية عبر دوائر ولاية بومرداس سنة 2005م.**

يلاحظ من الجدول (3) والخريطة رقم (5) ما يلي:

أولاً : *يلاحظ من خلال التوزيع النسبي لأسواق الولاية بأن عدد تجار المواد الزراعية وعدد رؤوس الأنعام المسوقة وكذا القيمة الضريبية لدخل هذه الأسواق، أن دائرتي خميس خشنة، بودواو تمثل كل منهما سوقا مركزيا كبيرا في الولاية، إذ تستوعب مخازنهما الحجم الكبير من معروض الإنتاج الزراعي، ويعود هذا إلي كون الدائرتين تعتبران بوابتي سهل متيجة الخصب الذي يتميز بتنوع المحاصيل الزراعية، إذ تضمان ما يزيد عن ثلث (35.52 %)[1] جملة سكان الولاية، وتتميزان بسوقين يتجمع فيهما فائض المعروض بهدف تصديره إلي أسواق الدوائر التي فيها نقص في المواد الزراعية، أو إلي الولايات المجاورة كالعاصمة والبويرة ..الخ.*

وتعد سوق مدينة خميس خشنة من ضمن الأسواق الرئيسية والأساسية في سهل متيجة بصفة عامة وولاية بومرداس خاصة، إذ عندها فائض في المحاصيل الخضرية وفي الأعناب

(1) الديوان الوطني لإحصاء السكان والسكن – تعداد سنة 1998 يمثل 624639 نسمة– تقديرات 2005 تمثل 651833 نسمة.

والحمضيات وتعتبر بوابة سهل متيجة، ونفس الشيء بالنسبة لمدينة بود واو التي لها فائض في عدد رؤوس الأغنام والأبقار وهذا ما جعلها تحتل مكانة مرموقة من حيث إنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته، إذ توجد ملبنة بود واو التي تغطي كل احتياجات الولاية وتصدر فائض إنتاجها للولايات المجاورة كولايتي الجزائر والبويرة. بينما تمثل دائرة برج منايل (موقع بيني) في عبور تجارة المواد الزراعية بين شمال الولاية وجنوبها، وشرقها وغربها حيث تعتبر مجالا حيويا يتوسط الولاية، ومن ثم تسيطر أسواق منطقة السهول الداخلية علي هذه التجارة، ومن أهمها سوق مدينة خميس الخشنة التي يقام سوقها يومي الخميس والأحد وسوق مدينة بود واو التي تقام يومي الأربعاء والجمعة وسوق مدينة برج منايل التي تقام يومي السبت والثلاثاء، وتمثل هذه الأسواق في مجموعها ما يقرب من نصف(48.55 %)[1] جملة عدد تجار المواد الزراعية وما يزيد عن نصف(53.74 %) جملة عدد رؤوس الأنعام المسوقة، ثم ما يزيد عن نصف(51.17 %) جملة مدا خيل ضرائب المواد المسوقة علي مستوي الولاية التي تعد رائدة في تسويق المنتجات الخضرية.

ثانياً : *تأتي في المرتبة الثانية أسواق منطقة السفوح الشمالية لسلسلة الثنية والمنطقة الجبلية وحوض يسر وتتمثل في دوائر(يسر، ثنية، بغليه، ناصرية) التي تتميز بالمحاصيل الخضرية الشتوية الموسمية والمتأخرة النضج بالإضافة إلي تربية المواشي خاصة منها الأبقار، ومن أهمها سوق مدينة يسر التي تقام يوم الأحد وسوق مدينة الثنية التي تقام يوم الثلاثاء، بينما مدينة ناصرية فلا يوجد بها سوق رسمي بحيث تسوق منتجاتها الزراعية ورؤوس الأنعام في سوق برج منايل أو سوق بلدية*

شعبة العامر، وتمثل هذه الأسواق مجتمعة ثلث (33.94%) جملة عدد تجار المواد الزراعية، وما يقرب ثلث (30.85%) جملة عدد رؤوس الأنعام المسوقة، وما يزيد عن ثلث (34.14%) جملة دخل الضرائب علي المواد المسوقة علي مستوي الولاية، ويلاحظ أن سوق مدينة يسر تأخذ النصيب الأكبر من هذه النسب لأنها تشرف علي سهل حوض يسر المحاذي لضفتي الوادي والغني بإنتاج الخضروات والحوامض، بالإضافة إلي زيادة عدد السكان العاملين في مصنع الخزف والمؤسسة الوطنية لصناعة القطن والضمادات، والذين يؤثرون في زيادة حجم السوق بطاقاتهم الإنتاجية الهامة، كما يلاحظ ارتفاع حجم الضرائب في سوق مدينة يسر نتيجة لوجودها وسط الولاية وتحتوي علي كميات معتبرة من المحاصيل الزراعية منها الخضر بمختلف أنواعها والفواكه ممثلة في حمضياتها المنتشرة على ضفتي وادي يسر.

---

(1) معطيات مستقاة ميدانيا من طرف الباحث في شهر ابريل 2005 عن طريق استمارة استبيان المرفقة.

ثالثاً : *تأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة المنطقة الساحلية ذات السهول المحدودة والضيقة ممثلة في دائرتي (بومرداس، دلس) التي تشتهر بمحاصيلها الباكورية المختلفة الأنواع خاصة منها الفواكه ممثلة في الحوامض والتين والأعناب، وتقام سوقها في مدينة بومرداس يومي الاثنين والخميس وتمثل ما يقرب من خمس (17.52 %) مجموع عدد تجار المواد الزراعية، وما يفوق عشر (15.41%) جملة المواشي المسوقة، وأقل من عشر (14.66 %) جملة دخل الضرائب علي المواد المسوقة، وذلك علي مستوي الولاية، ويلاحظ انخفاض نسبة الضرائب علي المواد الزراعية المسوقة ويعى ذلك إلي أن أغلب العائدات من الضرائب تأتي من المحلات التجارية الكبرى، خاصة وأن المدن الساحلية تنتشر بها التجارة الساحلية التي تعتمد علي السياحة، رغم أن مدينة بومرداس تدخل ضمن أسواق المدن الساحلية التي تعد المحور الرئيسي لتبادل المنتجات الزراعية، وهي تتوسط أسواق المنطقة الساحلية التي عندها فائض الإنتاج من الخضر والفواكه ممثلة في البواكير التي تنتشر في المناطق الساحلية المروية، عكس المناطق الداخلية التي يتأخر إنتاجها وتعتمد علي الزراعة البعلية.*

أما الأسواق التي تقام علي مستوى البلديات فعددها نفس عدد البلديات المكونة للولاية (32سوقا) منها أسواق رئيسية وتنقسم إلي قسمين: أسواق الجملة ـ أسواق التجزئة. وتتوزع كما يلي:

1. *أسواق الجملة وهي اثنان أحدهما ببلدية خميس الخشنة والثاني في بلدية خروبة تابعة لدائرة بودواو.*
2. *أسواق التجزئة الرئيسية وعددها ثمانية وتتوزع علي الشكل التالي: (برج منايل- شعبة العامر- يسر- الثنية- تيجلابين- بود واو- خميس الخشنة- حمادي).*

بينما الأسواق الثانوية الأخرى التي تقام علي مستوي البلديات وهي: (عفير، دلس- بن - سيدي داود - بغليه - تاورقة - أولاد عيسي- ناصرية – لقاطة - تمزريت - عمال - بني عمران - سوق الأحد - سي مصطفي- قدارة- قورصو- بود واو البحري - الاربعطاش - أولاد موسي- أولاد هداج)، وتعتبر أسواقا ريفية لها أهمية كبيرة فيما تعرضه من مواد ذات صبغة زراعية من خضر وفواكه وبعض الحبوب وحتى المواشي يبتاعونها المزارعون ويتبادلونها عن طريق البيع وليس المقايضة، إلا أنه يصعب تقييمها في مدة قصيرة، ويستلزم أن تخضع هذه المواشي للمراقبة المسمرة والمتداولة وتطبيق صرامة مرجعية تفاديا لأخطاء الجرد السنوي وتحديد حجم القيمة الضريبية لها بدقة (خريطة 5).

سادساً : كمية المواد الزراعية المسوقة :

تتوزع المنتجات الزراعية المسوقة في ولاية بومرداس حسب الزروع والغلال كما يلي:

أ- الحبوب :

تعد محاصيل الحبوب من المواد الرئيسية الإستراتجية التي يستهلكها الإنسان والحيوان بكميات معتبرة، كما تعتبر موردا غذائيا أساسيا في الحياة اليومية لمالها من قيمة غذائية كبيرة خاصة في المجتمع الجزائري حيث تأخذ المواد الغذائية من العجائن النصيب الأكبر في تغذية المواطن الجزائري، لذلك ركزنا علي هذا المحصول بحيث أعطينا فكرة عن حجم المحصول المسوق في الولاية مع بيان الكمية المنتجة والتي يساهم بها كل قطاع إنتاجي زراعي حسب الجدول التالي :

جدول (4) : *يبين الكمية المسوقة من الحبوب بالقنطار في سوق ولاية بومرداس ومساهمة كل قطاع إنتاجي سنة 2005.* [1]

المحصول / القطاع	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال	المجموع	النسبة %
مستثمرات فلاحية	37411	18312	6732	1808	64263	37.82
قطاع خاص	57048	30197	14774	3619	105638	62.18

المجموع	94459	48509	21506	5427	169901	100
النسبة %	55.51	28.55	12.75	3.19	100	--

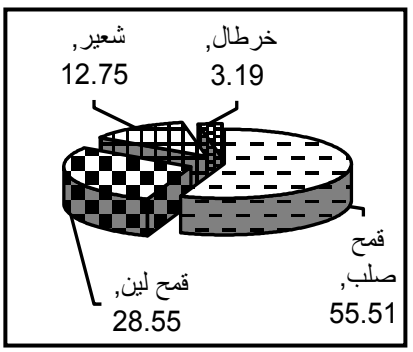

شكل (2أ) : *التوزيع النسبي لكمية المحاصيل الزراعية المسوقة في أسواق ولاية بومرداس سنة 2005.*

---

(1) Coopératif des céréales de la wilaya de Boumerdes (Rapport de Commercialisation des céréales) Bilan de l'Année 2004/2005.

يلاحظ من الجدول (4) والشكل (2أ) الاستنتاجات التالية:

أولاً : *تعتبر العجائن بمختلف أنواعها وأشكالها من أهم العناصر الغذائية عند سكان ولاية بومرداس وكامل القطر الجزائري عموما، لذا نجد محاصيل الحبوب بنوعيها تسوق بكميات كبيرة، بحيث يمثل القمح الصلب أكثر من النصف (55.51%) والقمح اللين ما يزيد عن الربع (28.55%)، ويمثلان معا ما يفوق الأربعة أخماس(84.06 %) من جملة الحبوب المعروضة في أسواق الولاية، وما يزيد عن العشر فيمثله الشعير بنسبة (12.75%)، ويمثل الخرطال نسبة (3.19 %)، وتدخل نسبة كبيرة من محصول الشعير في تموين مصنع الجعة بمنطقة روبية، الذي يحوزه القطاع الخاص ويقوم بصناعة هذا المشروب، بينما الخرطال فيستعمل في مواد علف المواشي كالأبقار والأغنام وقليل من الماعز لإنتاج اللحوم بشتى أنواعها، خاصة الأبقار منها.*

ثانياً : *من خلال استنتاج النسب المبينة في الجدول (4) نلاحظ انعكاس نسبي لمحاصيل النسبي لكمية المحاصيل الزراعية المسوقة في أسواق ولاية بومرداس سنة 2005الحبوب المسوقة في الولاية من أجل الاستهلاك المباشر وغير المباشر،إذ تبين الأهمية المتدنية من حيث تأثيرها في أسواق الولاية وفي استخدام الأراضي الزراعية، بحيث يلاحظ أن الحبوب وحدها تحتل نسبة ضئيلة أقل من خمس (19.28%) جملة المساحة المزروعة فعلا، وهذه النسبة تعادل مساحة 13259 هكتار، والخرطال يحتل مساحة 880 هكتار، بينما جملة المساحة المزروعة فعلا في الولاية 68754 هكتارا، أي أن الحبوب تمثل نسبة ضعيفة من مجموع المساحة المزروعة فعلا علي مستوي الولاية حسب الموسم الفلاحي 2005/2004.*

كما احتلت طيلة العشرية الأخيرة (1996-2005) ما بين (17.53%) و (23.29%) من جملة المساحة المزروعة، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المساحة المستغلة في إنتاج الحبوب هي من الملكيات ذات الفئة بين 50 هكتارا و100 هكتار بالنسبة لقطاع المستثمرات الفلاحية وبين 80 هكتارا و 100 هكتار بالنسبة للقطاع الخاص، وهذا عكس ما كان معمولا به عند القطاع الاشتراكي الذي كان يستحوذ علي مساحات شاسعة من هذا المحصول خاصة بعد قلع شجيرات كروم أعناب الخمور.

ب- الغلال واللحوم والألبان :

يبين الجدول اللاحق الكميات المسوقة من غلات الخضر والفواكه واللحوم بالقنطار والألبان باللتر في ولاية بومرداس خلال الموسم الفلاحي 2005/2004 علي النحو التالي:

جدول (5) : *يبين الكميات المسوقة من مختلف الغلات بالقنطار في ولاية بومرداس سنة 2005[1].*

الغلال	خضر	فواكه (كروم + أشجار مثمرة)	لحوم			ألبان (باللتر والقنطار)	جملة المسوق
			أبقار	أغنام	ماعز		
قنطار	3557700	1381450	11820	5796	227	108014400	**6037186**

	1080144 ق	17892			
100	**17.89**	**0.29**	**22.88**	**58.94**	نسبة %

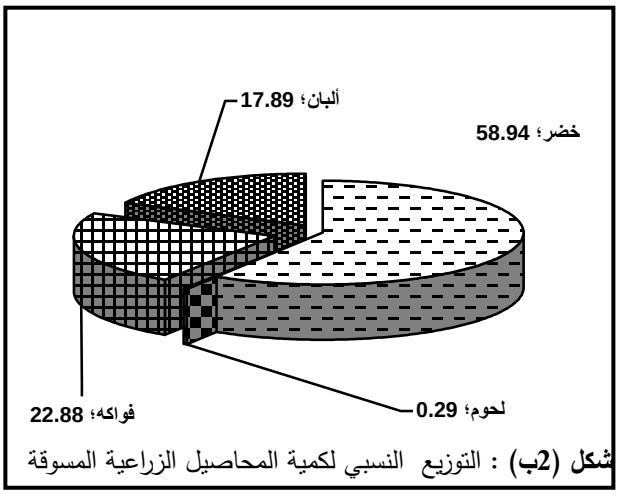

شكل (2ب) : التوزيع النسبي لكمية المحاصيل الزراعية المسوقة في أسواق ولاية بومرداس سنة 2005

يستنتج من الجدول (5) والشكل (2ب) ما يلي:

أولاً : *تمثل المحاصيل المسوقة من الخضر والفواكه ما يزيد عن أربعة أخماس (81.82 %) جملة المحاصيل المسوقة من غير الحبوب، ويتبين أن الكمية المعروضة من الخضر ترتفع في فصل الصيف وتنخفض في فصل الشتاء بسبب انخفاض درجة الحرارة إلي مستوى لا*

---

(1) جدول مركب من طرف الباحث اعتمادا علي معطيات مأخوذة من مديرية الأسعار والمنافسة، ومصلحة الضرائب لولاية بومرداس سنة 2005.

يلائم إنتاج المحاصيل الخضرية، خاصة منها الموسمية والغير محمية، ويؤثر هذان النوعان في المساحة المزروعة فعلا، إذ يحتلان ما يقرب من ثلاثة أخماس (57.08 %) جملة الأراضي الزراعية حسب الموسم الفلاحي 2005/2004، ويلاحظ أن الخضر والفواكه تحتل مساحة واسعة مقارنة بالمحاصيل، ولكنها تعطي جنيات أكثر من مرة في نفس المساحة، كما أن للظروف المناخية الملائمة وموارد المياه الموجودة والترب الخصبة متوفرة، كل هذا ساعد في التوسع الرأسي والأفقي في محصولي الخضر والفواكه في المجالات السهلية وعلي ضفاف كل الأودية المنتشرة في الولاية والمتجهة من الجنوب نحو الشمال.

ثانياً : *تمثل المحاصيل المسوقة ذات الطابع الحيواني ما يقارب خمس (18.18%) جملة المعروض الزراعي في سوق الولاية باستثناء محصول الحبوب. منها (17.89%) من الحليب، أي بمتوسط (140 لتر) تقريبا في السنة للفرد من سكان الولاية، ومنها (0.29%) وهي نسبة ضئيلة جدا حيث تقدر بحوالي 2.31 كلغ/للفرد/السنة من اللحوم، وبالرغم من تأثير هذا المعروض الزراعي غير المباشر في الأراضي الزراعية، أي أن مجمل الموشي سواء منها المخصصة لإنتاج الحليب أو لإنتاج اللحم تحدد وتتحكم في المساحة المخصصة لإنتاج المواد العلفية ولو بنسبة محدودة، بحيث نجد أن مساحة الأعلاف المختلفة ماعدا الخرطال تحتل (12.24%)، ويحتل الخرطال وحده نسبة (0.74%)، بينما تحتل المروج والمراعي الطبيعية نسبة (1.06%)، وتمثل مجموعة هذه النسب (14.04%) من جملة الأراضي الزراعية.*

سابعاً : نظم التسويق وقوانين التسعير :

مرت الأنظمة التسويقية وقوانين الأسعار في كامل القطر الجزائري بعدة أطر وأنظمة مركزية مهيأة ومهيكلة وفقا لنظام التسويق الذي يهدف إلي كيفية تصريف المنتجات الزراعية كما ونوعا، وهذا بطبيعة الحال يؤثر في الإنتاج من حيث النوع والمساحة التي يحتلها، فإذا كان الطلب علي المحاصيل المعروضة متزايدا اتسعت المساحة، وإن قل تقلصت حسب الحجم المطلوب، لذا نجد مشكلة التسويق مازالت قائمة منذ الاستقلال إلي يومنا هذا، ورغم المحاولات المتكررة والفاشلة في نفس الوقت من طرف الدولة للسيطرة والتحكم في نظام السوق وفرض قوانين متطابقة ومتطلبات السوق، كإنشاء دواوين

مختصة في تسيير الأسعار ويتجلي ذلك في:

- الديوان الوطني للتسويق(ONACO) الذي أنشئ بموجب قرار رقم 63216 بتاريخ 1963/6/18[1] من أجل توظيف وتنظيم السيولة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية بين أسواق الطلب وأسواق العرض، وبين مجالات الإنتاج ومراكز الاستهلاك علي مستوي القطر الجزائري كله.
- الديوان الوطني للإصلاح الزراعي(ONRA)، الذي أنشئ بموجب قرار 64233 بتاريخ 1964 وتنحصر مهمته في كيفية تنظيم وتوزيع الإنتاج الزراعي في الأسواق الداخلية بين الولايات لهدف التبادل بين الفائض والعجز في المنتجات الزراعية، وهذا بواسطة مجموعة، أو شبكة من التعاونيات المركزية علي مستوي كل ولاية من ولايات القطر الجزائري.
- ديوان الفواكه والخضر الجزائرية(OFLA)، الذي أنشئ بموجب قرار رقم 69 / 18 بتاريخ 1969/04/03، وينص علي إعادة تنظيم التوزيع السيئ الذي لحق بعملية تسويق الخضر والفواكه، وترتب عنه سوء تحديد المساحة المخصصة لمحاصيل الخضر والفواكه وبقي هذا النظام يراوح مكانه بين مكر ومفر، فهو جبري في تفعيله وهين في تطبيقه مما أدي إلي نتائج غير مرضية بالنسبة لرفع مستوي تنظيم التسويق نتيجة لعدم التنسيق بين هذه الدواوين، من اجل تحديد خطة لتغطية أسواق ولايات القطر كله، ضف إلي هذا العلاقات الضعيفة إن لم نقل المعدومة بين هذه الدواوين ومزارع الإنتاج، ويتبين ذلك في كثير من المرات عندما يطلب ديوان التسويق كمية معينة من محصول البطاطس أو الطماطم أو الفلفل من إحدى مزارع القطاعات الإنتاجية التي توجه إنتاجها لتحضير هذه الكمية المطلوبة، وعندما يحين موسم جنيها، تتعطل آلية الديوان في إحضار صناديق التعبئة أو وسائل نقلها، أو يفرض تسعيرة لا تتماشي والتسعيرة المتداولة في السوق، أو يؤخذ المحصول ويتأخر دفع الثمن، وقد أدت هذه العوامل السلبية مجتمعة إلي سوء التسيير وتنظيم السوق وتدهور الأسعار، ثم إلي سوء استخدام الأراضي الزراعية، وساعدت علي تضارب المنتجات المسوقة والمعروضة، إذ لوحظ في بعض الأحيان ارتفاع في كمية الطماطم وانخفاض في كمية البطاطس، وتارة يختفي منتوج البصل تماما من السوق وتارة أخري يفيض هذا المنتوج ولم يجد من يصرفه أو يسوقه، وهذا بطبيعة الحال أدي إلي تضارب خطير في أسعار الخضر والفواكه بين الحين والآخر ومن موسم فلاحي وآخر.

---

(1) M.A.R.A – Commerce Intérieur Agricole (S.A) ; N° 13 – Mai 1972.

وللقضاء أو علي الأقل التقليل من هذه الظاهرة السلبية التي أصبحت تعبث بنظام التسويق، فقد صدر مرسوم جمهوري رقم 74/ 199 بتاريخ 1974[1]، ويتضمن القانون الأساسي النموذجي لإنشاء تعاونيات تسويق الخضر والفواكه، التي تهدف إلي تسويق الإنتاج من المنتج إلي المستهلك علي مستوي كل ولاية، وتتمحور أهداف هذا المرسوم الجمهوري إلي:

- توحيد وهيكلة الأنظمة التسويقية لمحاصيل الخضر والفواكه.
- خلق أطر تنظيمية للعملية التموينية وتجارة الجملة.

وبما أن أسعار المنتجات الزراعية وتسويقها هي المحصلة النهائية لعمل الفلاح، فعلي أساسها تتحدد مدا خيل استثماراته ودخوله ومستوى معيشته وبالتالي توجهاته في أساليب استخدامات أرضه، إلا أن تسعيرة المنتجات الزراعية وتسويقها يتم بطريقة التسعير والتسويق المركزي الإلزامي لمختلف المحاصيل الزراعية، بحيث تلتزم الدولة بتسويقها كاملا وفق أسعار محددة مسبقا من قبل الدواوين التي لها صلاحية تحديد الأسعار استنادا إلي تقديراتها لكلفة الإنتاج مع هامش ربح معين، وتسوق هذه المنتجات إلي مؤسسات تسويقية رئيسية بحيث تأخذ كل منها أنواعا معينة من المحاصيل والتي من بينها الديوان الوطني للحبوب،الديوان الوطني للخمور ومشتقاته، الديوان الوطني للحليب ومشتقاته، المؤسسة الوطنية لتكرير السكر، الشركة الوطنية للتبغ..الخ، ومن أجل توظيف وتطبيق هاتين العمليتين يستلزم إتباع النظام الهرمي المركب من:

1. التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات(CAPCS) علي مستوي القاعدة أي (البلدية).
2. تعاونية تسويق الفواكه والخضر الجزائرية(COFEL) علي مستوي الولاية.
3. ديوان الفواكه والخضر الجزائرية(OFLA) علي مستوي الدولة.

وتبدأ العملية التموينية من مواقع الإنتاج الزراعي، بحيث تقوم التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات بجمع المنتجات الزراعية من المزارعين مباشرة، لتقوم بعدها بتموين تجار التجزئة في البلدية، ثم يصدر فائض الإنتاج إلي ديوان الفواكه والخضر علي مستوي الولاية، التي تقوم بعملية تصدير فائض الإنتاج إلي ديوان الفواكه والخضر الجزائرية، وهذا الأخير يقوم بتموين طلبات السوق علي مستوي الدولة ويتحمل تاجر التجزئة مصاريف النقل.

MARA – Organisation de la Commercialisation des Fruits et légumes; (CNRA) (1) Alger – Mai 1975.

وكنتيجة إلزامية لتردي وتدهور القدرة في زيادة الإنتاج ونقص وفرة المحاصيل الزراعية والتي أصبحت توحي بعدم تحقيق الأمن الغذائي الجزئي للمواطن الجزائري والتدني النسبي في حياة الملايين من سكان الأرياف وهذا ما يجب تطويقه وتوقيفه، ثم الدفع بهذا القطاع الحساس قدما نحو الأمام من أجل تطويره وترقيته، وبعد فشل هذا النظام الزراعي الذي لا يتماشي والمرحلة الحديثة الراهنة،فقد أعطت الدولة القطاع الزراعي الأولوية في عملية التنمية الشاملة ورسمت لذلك سياسات زراعية متعددة لعبت أدوارا متباينة في كل ما تحقق في المسألة الزراعية من إيجابيات وسلبيات، ويمكن القول أن الدولة في سياستها الزراعية كانت تمثل عمليا شريكا إنتاجيا مع المزارعين، بحيث قدمت الأرض لمئات الآلاف من العائلات الفلاحية، وقدمت جزءا كبيرا من مياه الري وهي الممول الأساسي للزراعة، كما دعمت أسعار العديد من المحاصيل ومن مستلزمات الإنتاج، وغير ذلك مما هو معروف والذي انعكس سلبا علي الاقتصاد الوطني وعلي حياة الناس، إلا أن هذه السياسة بدأت تأخذ منحي آخر، فمع بروز نهج التعددية الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق أخذت قضايا الزراعة بالتعقيد بسبب طبيعة الإنتاج الزراعي والعلاقات الزراعية والاجتماعية السائدة في البلاد عامة وفي الريف خاصة، فماذا نرى الآن؟

لقد اتخذت الدولة إجراءات جديدة في الميدان الزراعي ويمكن الإشارة في هذا المجال إلي ما يلي:

- *منذ أواخر عام1987 ألغت الحكومة نظام القطاع الاشتراكي وخلق نظام إقطاعي بطريقة غير مباشرة يتمثل في قطاع المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية وتوزيعها علي عمال وإطارات القطاع.*
- *أصبح إقرار الخطة الزراعية و تحديد أسعار المحاصيل الزراعية الإستراتيجية يتم وفقا لهذا التنسيق.*
- *التحول من التخطيط المركزي الإلزامي للإنتاج إلي تخطيط العرض والطلب.*
- *اقتصر نظام الأسعار المركزي علي المحاصيل الإستراتيجية وبشكل أساسي القمح والتبغ هذه المحاصيل التي مازالت احتكارا تسويقيا للدولة.*
- *فسح المجال أمام التسويق الحر بالنسبة لبعض المحاصيل الإستراتيجية والمتمثلة في الشعير والبقول (حمص، عدس، لوبيا) ثم القمح بنوعيه إلي حد ما.*
- *إلغاء الدعم الذي كان يستفيد منه القطاع الزراعي مثل مستلزمات الإنتاج التي كانت تباع بأسعار رمزية ومنها (الأسمدة ـ البذور ـ مواد المكافحة ـ صناديق التعبئة ـ الآليات الزراعية). وكذلك تخفيض الدعم عن الوقود وفارق سعر الصرف لقطع الغيار عند استيراد المستلزمات الزراعية وغير ذلك من الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لمصلحة الفلاحين... الخ.*
- *تخلي الدولة عن مزارعها بشكل عام وتوزيع أراضيها علي الفلاحين، خاصة منها الموجودة في السهول كسهل متيجة الشرقي الذي تنتمي إليه منطقة دراستنا ممثلة في ولاية (محافظة) بومرداس.*

هذا التخلي الذي لا يمكن إيجاد أي مبرر له خصوصا وأن هذه المزارع لم تكن خاسرة من حيث الموضوعية وإنما مخسرة، لقد كانت مجالا فسيحا لعمل عشرات الآلاف من العمال الزراعيين، أما مشكلتها الأساسية فكانت سوء الإدارة والتنظيم فأين وجدت الإدارة الجيدة كانت الأرباح واضحة.

إن تخلي الدولة عنها يعني تخليها عن الملكية العامة في الأراضي الزراعية وعن الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها مزارع الدولة بما فيها المشروع الرائد الممتد جنوب تبسه حتى الحدود الجنوبية لولاية سعيدة ،الذي كان مبرمجا لغراسة أشجار الفستق التي تتلاءم والظروف الطبيعية لهذا المحصول و كان مقررا استيراد شجيراته من تركيا وسوريا في السنوات الأولي للثمانينيات، إلا أنه باء بالفشل نتيجة للنزاع العقار(الذي يستحوذ عليه القطاع الخاص بنسبة 78 % من مساحة المجال)، إذ لم يحسم بعد في مشكلة الملكية العقارية.

فسح المجال أمام القطاع الخاص للتوسع أكثر فأكثر في القطاع الزراعي من حيث التصدير والتسويق والتلاعب بالأسعار وفي استيراد مستلزمات الإنتاج مما انعكس سلبا علي الفلاحين ورفع من كلفة الإنتاج، هذا بالإضافة إلي المساهمة الجدية من طرف الدولة في تفتيت الملكيات الزراعية التي أصبحت تشكل عائقا رئيسيا في تطور الزراعة الجزائرية عامة وولاية بومرداس خاصة.

ثامناً : الخلاصة :

تتميز ولاية بومرداس بشبكة من الطرق البرية الكثيفة والواسعة، وهي تربط بين مواقع الإنتاج وأسواق الاستهلاك داخل أو خارج الولاية، وبما أن الأسواق الاستهلاكية تعتبر دافعا من دوافع توسيع المساحة المستخدمة في الزراعة، ونظاما مخططا في توجيه الإنتاج، وعليه فالمحاصيل الزراعية سريعة التلف تحتاج إلي وسائل النقل السريعة لنقلها إلي الأسواق، وهذا يتطلب توفير شبكة طرق برية تتلاءم وأحجام المنتجات الزراعية المسوقة داخل أسواق الولاية أو خارجها، ولولا توافر هذه الوسائل لما أمكن إنتاج الكميات من الفاكهة والخضر، وكنتيجة لذلك فقد اهتمت السلطات المعنية بتنظيم تسويق المنتجات الزراعية في بداية سنوات السبعينات وحتى الثمانينيات معتبرة أن التسويق واسطة هامة بين سوق

الاستهلاك ومناطق الإنتاج، ومع بروز نهج التعددية الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق أخذت قضايا الزراعة بالتعقيد بسبب طبيعة الإنتاج الزراعي والعلاقات الزراعية والاجتماعية السائدة في البلاد عامة وفي الريف خاصة. فقد فسح المجال أمام القطاع الخاص للتوسع أكثر فأكثر في القطاع الزراعي من حيث التصدير والتسويق والتلاعب بالأسعار وفي استيراد مستلزمات الإنتاج مما انعكس سلبا علي أوضاع الفلاحين حاليا وعلي الفئات العاملة في الوقت السابق، نتيجة لتفشي ظاهرة البطالة، ومن الطبيعي جدا أن تؤثر الأسواق في عملية تنظيم وتخطيط أنماط استخدامات الأراضي الزراعية، ويعزى ذلك للحتمية الإلزامية التي يتطلبها الإنتاج الزراعي من حيث الكم والنوع، فزيادة الطلب علي نوع معين يؤثر في زيادة مساحة إنتاجه.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا

كلية علوم الأرض والجغرافية والتهيئة القطرية

استمارة استبيان لاستخدام الأراضي الزراعية

1) عنوان المستثمرة والمستثمر .....

التعريف بالمستثمر ..... إذا كان المستثمر لا يعيش في المستثمرة يذكر عنوانه.....

ولاية ..... دائرة ..... بلدية ..... اسم ولقب المستثمر: .....

تاريخ ومكان الميلاد ..... الجنس: ذكر ..... أنثي ..... هل أنت رب العائلة: نعم.....لا.....

آخر قسم درس فيه: ..... مستوي التكوين الفلاحي: .....

هل أنت: مستثمر وحيد ..... مستثمر رئيسي ..... إذا كان مستثمر رئيسي يذكر عدد الشركاء .....

2) التعريف بالمستثمرة:

(الوضع القانوني للمستثمرة، مصدر الأرض ومساحتها) الوضع القانوني ..... مصدر الأرض ..... المساحة ..... بدون وضع قانوني ..... إرث عائلي ..... مستثمرة فلاحية جماعية ..... مستثمرة فلاحية فردية ..... أراضي الامتياز ..... مزرعة نموذجية ..... محطة تجارب ..... كراء الأرض .....

إذا كانت المستثمرة الفلاحية جماعية أو فردية، ما هي وضعيتها الحالية ؟

مستثمرة فلاحية جماعية ناجمة من مزرعة فلاحية اشتراكية.....

مستثمرة فلاحية فردية ناجمة من مزرعة فلاحية اشتراكية.....

مستثمرة جماعية ناجمة من مستثمرة /وضعية مسوية.....

مستثمرة جماعية ناجمة من مستثمرة /وضعية غير مسوية.....

مستثمرة فردية ناجمة من مستثمرة جماعية/ وضعية مسوية.....

مستثمرة فردية ناجمة من مستثمرة جماعية/ وضعية غير مسوية.....

مستثمرة فردية ناجمة من مستثمرة فردية /وضعية مسوية.....

مستثمرة فردية ناجمة من مستثمرة فردية /وضعية غير مسوية.....

3) مساحة المستثمرة للموسم الفلاحي...../.....

الأسئلة التالية تخص كل المستمرات . العمومية والخاصة . أراض عارية مستريحة ..... جافة ..... مسقية ..... مغروسات ..... جافة ..... مسقية ..... مروج طبيعية ..... جافة ..... مسقية ..... مجموع المساحة الصالحة للزراعة ..... جافة ..... مسقية ..... مساحة المراعي ..... مساحة غير منتجة ..... المساحات الزراعية الإجمالية ..... أراضي غابية ..... جملة المساحة المستعملة .....

هل المستثمرة متكونة من كتلة واحدة ؟ نعم...لا.... إذا كان نعم، يذكر عدد القطع الأرضية .....

4) استخدام الأرض للموسم الفلاحي ..... / .....

الحبوب: المساحة المسقية ..... المساحة الجافة ..... مجموع المساحة .....

بقول جافة: المساحة المسقية ..... المساحة الجافة ..... مجموع المساحة .....

محاصيل علفية: المساحة المسقية.....المساحة الجافة..... مجموع المساحة.....

محاصيل الخضر: المساحة المسقية ..... المساحة الجافة ..... مجموع المساحة .....

محاصيل الخضر تحت البيوت البلاستيكية: المساحة المسقية .....
زراعات صناعية: المساحة المسقية.....المساحة الجافة..... مجموع المساحة.....
مجموع الأشجار المثمرة: المساحة المسقية.....المساحة الجافة..... مجموع المساحة.....
الحمضيات: مجموع المساحة المسقية .....
أشجار ذات النواة والبذرة: المساحة المسقية ..... المساحة الجافة ..... مجموع المساحة .....
أشجار مقاومة (دون التين والزيتون): مجموع المساحة الغير مسقية .....
أشجار التين: عدد الأشجار ..... المساحة ..... أشجار الزيتون: عدد الأشجار ..... المساحة .....
مجموع زراعة الكروم: المساحة المسقية.....المساحة الجافة.....مجموع المساحة.....
عنب المائدة: المساحة المسقية.....المساحة الجافة.....مجموع المساحة.....
عنب الخمور: المساحة المسقية.....المساحة الجافة.....مجموع المساحة.....
أراضي مستريحة: مجموع مساحتها..... أراضي الأحراج: فلين..... خشب.....
مراعي: مجموع مساحة المراعي.....

5) التعرف على وضعية أسواق الولاية :

أولاً : معطيات خاصة بالسوق :

اسم السوق:.....موقعه.....تاريخ وظيفته.....مساحته الكلية.....
المساحة المخصصة لعرض السلع.....المساحة المخصصة لحضيرة العربات.....
انتماء السوق: قطاع عام.....قطاع خاص.....التجهيزات:..... عدد المحلات.....نوعها.....
عدد المحلات..... عن طريق المظلات: عددها.....مساحة كل مظلة.....كثافتها.....
به دورات مياه.....عددها.....تصريفها: قنوات الصرف.....حفر تصريف المياه القذرة.....

ثانيا:معطيات خاصة بالتجار:

مكان الإقامة.....المسافة بين السكن والسوق.....زمن المسافة..... وسيلة النقل.....
متوسط تكلفة نقل السلع بالدينار..... عدد أيام السوق..... السوق يومي..... أسبوعي.....
ما هو عدد المتسوقين.....ما هوسعر الإيجار الشهري؟.....اليومي.....
المداخيل اليومية للسوق بالدينار الجزائري.....المداخيل الشهرية/د.ج.....
ما هو سبب معاملتك مع هذا السوق؟.....هل تتعامل مع الأسواق المجاورة.....خارج الولاية....
قيمة الضرائب بالدينار.....بالنسبة للمحاصيل الزراعية.....بالنسبة للأبقار.....الأغنام.....
الماعز ..... بالنسبة لجملة الدواب.....أنواع أخرى.....جملة الضرائب.....
ماهي معوقات السوق؟.....ماهي الحلول؟.....

6) التعرف على وضعية شبكة الطرق البرية في الولاية :

أولا: بانسبة للطرق:

هل توجد الطرق السيارة نعم...لا...طولها.....الطرق الوطنية نعم....لا... طولطها....الولائية نعم....لا.....
طولها.....البلدية طولها.....المرصوفة منها..... غير المرصوفة.....طول طرق القرى والمداشر ..... جملة الطرق باستثناء طرق القرى والمداشر.....

ثانيا:الحركة المرورية:

أ- مركبات الوزن الخفيف: عدد السيارات قبل الساعة6 صباحا .... من الساعة 6-7 .... من 7-8 .... من 8-9 ..... من الساعة 16-17 ..... من الساعة 17-18 ..... من الساعة 18-19 ..... جملة مرور السيارات .....

ب-مركبات الوزن الثقيل: عدد السيارات قبل الساعة 6 صباحا ..... من الساعة 6-7 .... 7-8 .... من 8-9 ... من الساعة 16-17 ..... من الساعة 17-18 ..... من الساعة 18-19 ..... جملة مرور السيارات .....

المراجـع

أولاً : المراجع العربية :

. الحافظ ستهم : التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال . ترجمة مروان القنواني، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1981.

. بن أشنهو عبد اللطيف : التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط من 1962 . 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

. خليفة محمد : الأزمة العربية في العالم وفي الوطن العربي . عجز الطبيعة أمام مسئولية الإنسان . مجلة الوحدة، العدد 84، المغرب، 1991 .

- *خنساء حسين ملحم (أثر الأنشطة البشرية علي استخدام الأرض في محافظة ريف دمشق)، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة دمشق 2001. سوريا.*

. صبري محمد حمد : شبكة الطرق المعبدة في إمارة عسير بالمملكة العربية السعودية، "دراسة جغرافية" مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، العدد (38) جزء 2، 2001.

. صلاح الدين الشامي : استخدام الأرض . دراسة جغرافية، الإسكندرية، 1990.

. صلاح الدين الشامي : استخدام الأرض . دراسة جغرافية . الإسكندرية، 1995.

. عبد الغني عبد اللطيف : اقتصاديات الأراضي . منشورات جامعة حلب، كلية الزراعة، حلب، 1996. الجمهورية العربية السورية.

. عبد الله عويس : الإحصاء الجغرافي الزراعي . الهيئة العامة للكتب، القاهرة، 1971.

. عبد الرحمان الجيلالي : تاريخ الجزائر المعاصر . الجزء الثاني، دار النشر والثقافة، بيروت، 1983. لبنان.

. عبد المجيد فراج : الأسلوب الإحصائي . دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

. فايز حسن غراب : الأسواق الجبلية وسلوك التاجر الجبلي، في محافظة حجة، الجمهورية العربية اليمنية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد 13، يناير 1994.

. محمد حلمي جعفر : الأقلمة والتنميط في الجغرافيا الزراعية . مع مثال تطبيقي في مصر . القاهرة، 1990.

. محمد خميس الزوكة : الجغرافيا الاقتصادية. الإسكندرية. 1985 .

. محمد خميس الزوكة : الجغرافيا الزراعية. الإسكندرية. 1996.

. محمد محمد سطيحة : خرائط التوزيعات الجغرافية . دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

. محمد محمود إبراهيم الديب : جغرافية الزراعة. القاهرة. 1995 .

. محمد محمود محمدين : أصول الجغرافيا الزراعية. الرياض. 1986.

- *مجلس الشورى ـ نحو سياسة لاستخدامات الأراضي في مصر، 1984.*

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- MARCOTE: Mutation rural en Algérie (le cas des hautes Plaines de l'est), OPU – Alger, 1981
- MARCOTE: l'espace Algérien les Prémices d'un Aménagement, Office des Publication Universitaire d'Algérie, Alger.1983.
- Livre I; MUTIN George: La Mitidja- de colonisation et espace géographique: Homme et potentialité. Alger, 1974.
- MUTIN George La Mitidja- de colonisation et espace géographique: révolution agraire et Aménagement rural. Alger, 1977.
- Schémas Régional d'Aménagement du Territoire Nord – Centre:
  - phase II – Mai 1989. *
  - phase IV – Décembre 1990. *
- Plan d'Aménagement Wilaya de Boumerdes:
  - rapport de commencement DPR / n° 05 – 1989 . *
  - rapport d'Orientation DPR / n° 12 – Octobre 1990. *
- Plan Directeur d'Aménagement Urbain:

phase I : bilan et perspectives de développement – Août 1993. *
phase II: scénario alternatif d'aménagement du territoire – Mars 1994. *
phase III: projet du PDAU: rapport d'orientation – Décembre 1994. *
phase IV: plan du PDAU définitif . *
- M.P.A.T (1985) protection et valorisation des potentialités agricoles, Région de Boumerdes.
- D.P.A.T: PAW(plan d aménagement de wilaya) .Boumerdes.
- Boumerdes par les Direction de la planification et de l'aménagement du territoire: chiffres .mai 1998 .
- S.R.A.T (schéma régional d aménagement du territoire de la région nord- centre; phase 5 .(A.N.A.T)1991.
- S.R.A.T (schéma régional d, aménagement du territoire de la région nord- centre; phase 5 .(A.N.A.T)2001.
- Schéma directeur de développement agricole de la wilaya de Boumerdes phase 1; 2; 3: 95/96. B.N.E.D.E.R.
- Revue Statistique Agricole :(Superficie ; production ; rendement)
- Série d étude:
Matériel Agricole.*
* Emploi dans le secteur agricole.
* Prix et commercialisation.

* * *

قرى محافظة الطائف، سماتها وأنماطها

د. نزهه يقظان الجابري*

ملخص :

تسعى هذه الدراسة للتعرف على توزيع وأشكال وأحجام القرى في محافظة الطائف الإدارية، وتحديد الضوابط الطبيعية والبشرية المؤثرة في تلك الأشكال ونمط التوزيع. لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي القائم على رصد الواقع وتمحيصه بهدف رسم صورة لأنماط الاستيطان الريفي بالمنطقة، وقد استعانت الدراسة ببرنامج Google Earth لتوفير صورة فضائية شاملة لجميع قرى المحافظة التي زاد عدد سكانها عن 500 نسمة والبالغ عددها 101 قرية. ثم طبقت معادلة قياس الشكل عليها للحكم على أنماط الأشكال.

لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : عدم انتظام توزيع المستوطنات الريفية بالمحافظة تبعا لاختلاف الطبيعة الجغرافية أيضا تعكس أسماء بعض قرى المحافظة دلالات مختلفة بعضها تاريخية أو جغرافية أو طبيعية. كما أظهرت الدراسة تباين تأثر أشكال القرى بالعوامل الجغرافية فهناك قرى يحدد شكلها عامل واحد وأخرى يحدد شكلها عاملان وثالثة يحدد شكلها أكثر من ثلاثة عوامل. أيضا أكدت الدراسة أن غالبية قرى المحافظة صغيرة الحجم حيث بلغت نسبة القرى التي يقل سكانها عن المتوسط العام لمجموع سكان القرى 75%. وأخيرا صنفت الدراسة أشكال القرى في المحافظة إلى ثلاثة أنماط هي قرى الأشكال المندمجة وشبة المندمجة وقرى الأشكال الممتدة الطولية والعرضية وقرى غير مميزة الشكل.

مقدمة :